



في ذكرى اغتيال الشهيد المهدي بنبركة

٢٩ أكتوبر:

يوم التضامن مع الشعب المغربي
من اجل حقوق الانسان والحريات الديمقراطية

— رسالة مفتوحة الى الاحزاب والمنظمات الشقيقة والى كل اصدقاء الشعب المغربي —

تخليدا لذكرى الشهيد المهدي بنبركة، قررت فيدرالية اوربا للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية / اللجنة الادارية الوطنية، ان تجعل من ٢٩ اكتوبر يوما للتضامن مع الشعب المغربي من اجل حقوق الانسان والحريات الديمقراطية. وفي هذا الاطار، توجهت برسالة مفتوحة الى الاحزاب والمنظمات الديمقراطية الاوروبية او المتواجدة باوروبا، والى كافة اصدقاء الشعب المغربي.. وفيما يلي النص الكامل لهذه الرسالة المفتوحة:

صاحبها، تجاوزات تستهدف حماية وصيانة "مصالح الدول" لكنها كانت بكل تأكيد على حساب الحقيقة ومقتضيات العدالة.

واليوم، وبعد مرور اثنين وعشرين سنة، لازال العديد من الاسئلة مطروحا دون جواب. ورغم مرور كل هذه المدة الزمنية، فان عدة وثائق تهم سير العدالة في هذه القضية وموجودة في حوزة الدولة الفرنسية والولايات المتحدة، لازالت محاطة بالسرية والكتمان رغم عدة محاولات بذلت لدى سلطات البلدين المذكورين.

هذا على مستوى العدالة والكلمة التي يجب ان تقولها في هذه القضية. اما على المستوى السياسي، فالحقيقة واضحة كل الوضوح: لقد تم اختطاف واغتيال الشهيد المهدي على يد تحالف القوى الصهيونية والامبريالية والرجعية المغربية.

((ايها الاخوة والاصدقاء، تحية تضالية وبعد..))

في التاسع والعشرين من هذا الشهر، تحل بنا ذكرى اليمه، ذكرى اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة سنة ١٩٦٥. نعم، اثنان وعشرون سنة مرت على الاختطاف الاجرامي الذي تعرض له الشهيد بباريس في اواحدة النهار، حيث امتدت ايدى اجهزة المخابرات الفرنسية والصهيونية والمغربية لتختطف مناظلا من ابرز المناضلين التقدميين الاشتراكيين في بلادنا ورمزا من اكبر رموز الكفاح التحرري على مستوى القارات الثلاث: افريقيا، آسيا وامريكا اللاتينية.

اثنان وعشرون سنة مرت والملف الجنائي لايزال مفتوحا لتبيان الحقيقة، كل الحقيقة عن هذه الجريمة الشنعاء. فالمحاكمة التي شهدتها باريس آنذاك مرت، كما تعلمون، في ظروف اقل ما يقال عنها انها كانت محفوفة بالغموض. وتعلمون ايضا ان الطرف المدني قاطع الجلسات الاخيرة من المحاكمة رافضا تركية العديد من التجاوزات والخروقات التي



" ان سياسة
تخدم اقلية
من المحظوظين
لا يمكنها ان
تدوم في عصر
الديمقراطية
والاشتراكية "
- الشهيد المهدي -

- اما الاعتقال لاسباب سياسية او نقابية، فظاهرة مستمرة ومتصاعدة، حيث لا يقل عدد المعتقلين السياسيين عن ٩٠٠ حسب احصائيات منظمة العفو الدولية. والجديد فيها هو فقط اسلوب تقديمها خارجيا، اذ تم التخلي عن طريقة المحاكمات الكبرى والاستعاضة عنه بالمحاكمات المجزأة في مختلف ارجاء البلاد. في محاولة للتخفيف من وقعها السياسي. وكذا اللجوء اكثر فاكثرا الى الصاق تهمة غير سياسية بمعتقلين سياسيين تكريسا للاطروحة الرسمية حول عدم وجود هذا النوع من المعتقلين (وقد راينا مؤخرا كيف ان بعض معتقلي الرأي حوكموا بتهمة حيازة المخدرات!) ثم اخيرا اسلوب التغطية عن الاسباب الحقيقية للتحركات الجماهيرية باعتقال ومحاكمة مناضلين ذنبهم الوحيد هو النشاط في جمعيات ثقافية او فنية، مثلما حدث مؤخرا في حملة الاعتقالات بمدينة الحسيمة على سبيل الذكر لا الحصر.

- والانتهاك اليومي لحقوق الانسان لا يتوقف عند الاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة فحسب، بل يمتد الى داخل السجون نفسها. وتبقى ثوابت السياسة القمعية على هذا المستوى هي تكريس الشروط الالسانية للاعتقال (حيث يتم حشر ١٠٠ سجين في قاعة لا يتعدى طولها ٨ امتار على ٥ امتار عرضا، كما هو الحال في سجن لعلو بالرباط!) مع الحفاظ على نفس العقلية الاستعمارية في تسيير السجون ومعاملة المعتقلين سواء منهم معتقلي الرأي او سجناء الحق العام الذين يظلون عرضة للتعذيب والاهانات والاستغلال والابتزاز بمختلف الوسائل، اضافة الى تهريب واستفزاز المعتقلين السياسيين وعائلاتهم والامعان في ضرب وتصفية الحقوق التي انتزعوها بفضل نضالاتهم المستميتة. مرورا بمحاولات - يائسة - لتكسير صفوفهم... وكل هذا في ظل

ان ذكرى الشهيد المهدي بنبركة باتت رمزا في نفس الوقت لمحنة حقوق الانسان في بلادنا وللطاقات الحية التي يزرعها بها الشعب المغربي والنضالات المستميتة التي ما فتى يخوضها في وجه مظاهر القمع والاستغلال. ومن اجل سيادة الديمقراطية الحققة، مخلفا في سبيل ذلك قافلة طويلة من الشهداء وضحايا الانتفاضات الجماهيرية والمختطفين والمعتقلين والمنفيين..

فلا غرابة اذن ان نكرس هذه الذكرى يوما للتضامن مع الشعب المغربي من اجل حقوق الانسان وحرياته الديمقراطية. وبالفعل، فان هذا اليوم يحل بنا وحالة حقوق الانسان على ارض الواقع في بلادنا لاتعرف الا المزيد من التردى والتدهور على كافة المستويات:

- وفي مقدمة ما تتميز به محنة حقوق الانسان، خاصة في الفترة الاخيرة، نجد تزايد حجم ظاهرة الاختطاف السياسي، حيث سجلت الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين انه شمل في الاشهر القليلة الماضية وحدها حوالي ٢٥ شخصا لزالوا مجهولي المصير، فيما تقدر منظمة العفو الدولية العدد الاجمالي للمختطفين (المعروفين) بـ ٤٠٠ على اقل تقدير، وهو رقم يضع الدولة المغربية في مقدمة الدول التي تمارس هذا النوع من القمع العنيف والمنافي لكل القوانين والمواثيق الدولية... بل ان السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الغرض من مضاعفة حالات الاختطاف ليس هو التعويض عن الاعتقال والمحاكمات، للحفاظ على واجهة ديمقراطية رائفة ومعدة للحلفاء الخارجيين اساسا، خاصة في هذا الظرف التي تتعمق فيه روابط التبعية للمراكز الراسمالية العالمية اكثر من اى وقت مضى.

التطبيق والتهليل الرسمي بالمؤسسات المسماة ديمقراطية وبمكافة المغرب المزعومة بين الدول المتقدمة ديمقراطيا .

— اما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فان الطبقة الحاكمة لاتتعامل معها بوصفها حقوقا بالفعل، فبالاحرى اعارتها اهتماما آخر غير الوعود والتزييف الاعلامي للحقائق. فـ"الحقوق" الوحيدة المحترمة هي حرية ارباب العمل في مضاعفة استغلال الطبقة العاملة بمختلف الوسائل (حيث ان ازيد من ٦٠٪ من المؤسسات لاتؤدى لعمالها حتى الحد الادنى للاجور) وتكثيف طرد وتسريح العمال . وحرية كبار الملاكين والمضاربين والشركات الاجنبية في نهب الخيرات الوطنية، وحرية الدولة في تفويت قطاعات انتاجية بكاملها الى الراسماليين الخواص وتحويلها الى اقطاعات خاصة. . وبموازاة كل ذلك، اشاعة قيم الفساد والوصولية والانتهازية وقانون الغاب باسم ليبرالية كاذبة تمكن الطبقة السائدة من كافة الامكانيات مقابل نزاعها من الطبقات الكادحة، سواءً على مستوى الشغل (حيث ازيد من ٥٠٪ من السكان يعيشون في بطالة فعلية) او التعليم (اذ تبلغ نسبة الامية ٨٢٪ في البوادي و ٤٤٪ في المدن) او على صعيد السكن (٤ مليون نسمة لازالوا يعيشون في مدن الصفيح) او الصحة (طبيب واحد لكل ٣٠٠٠٠ مواطن) وغيرها من مقومات عيش الشعب الكادح، الى درجة ان ٤٥٪ من المغاربة اليوم باتوا يعيشون تحت عتبة الفقر المطلق .

— وازاءً هذا التدهور العام، وامام دفاع الجماهير الشعبية عن حقوقها المشروعة، تبقى الاطارات الاجتماعية والسياسية التقدمية هي المستهدفة في المقام الاول، سواءً من خلال فرض حظر فعلي على منظمات مثل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والجمعية المغربية لحقوق الانسان، او من خلال ملاحقة المناضلين النقابيين وممثلي العمال، حيث يتخذ القمع النقابي اشكالا متعددة تبدا بانتهاك حق الاضراب الى طرد او توقيف وتجويع المضربين عن العمل (١٦٠٠ مفي اضراب رجال التعليم والصحة الذي نظمته الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في ١٠-١١ ابريل ١٩٧٩ لازالوا الى يومنا هذا محرومين من العمل) .

— كما ان مواطنينا في مدينتي سبتة ومليلية يتعرضون لشتى انواع القمع والحرمان من الحقوق من قبل المستعمر الاسباني الذي يسعى الى جعل المواطنين المغاربة اجانب فوق ترابهم .

— واخيرا لا بد. في هذا اليوم التضامني مع الشعب المغربي، من الاشارة الى ما يعانيه العمال المهاجرون المغاربة في البلدان الاوروبية من ميز في الحقوق وتساعد الاعتداءات العنصرية ضدهم وتزايد نسبة الطرد والبطالة من جراء احتدام ازمة القطاعات التي يعمل بها المهاجرون

اساسا. مثلما هو الحال اليوم في مناجم الفحم بالشمال الفرنسي حيث ٤٠٠٠ عامل مغربي مهددون بالتسريح الجماعي والعودة الى بلادهم بدون حقوق ولا آفاق وبعد سنوات نوبيلة من الاستغلال افنوها في الانتاج لصالح الاقتصاد الفرنسي، وهذا دون ان تحرك السلطات المغربية ساكنا للدفاع عن حقوق عاملنا المهاجرين، على الرغم من انها لاترى فيهم الا المصدر الاول للعملة الصعبة .

ايها الاخوة والاصدقاء،

هذا هو باختصار ابرز ما يعانيه الانسان المغربي على صعيد الانتهاكات اليومية لحقوقه وحرياته الديمقراطية. وهذا ما يجعلنا في هذا اليوم التضامني نتوجه اليكم بالنداء الى الوقوف بجانب نضالنا من اجل كسر جدار الصمت المضروب على معاناة شعبنا وكفاحه الصبور من اجل تحقيق سيادته وفرض احترام حقوق الانسان في المغرب من خلال :

— اعلان الحقيقة حول اغتيال الشهيد المهدي بنبركة .
— باعادة فتح محاكمة المجرمين المتورطين في هذه القضية، في اطار سيادة القانون، وتسليم الوثائق الموحودة في حوزة الدولتين الفرنسية والامريكية الى العدالة .

— الكشف عن مصير كافة المختطفين، مدنيين وعسكريين .

— اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين، والغاء كل المتابعات القضائية والمضايقات البوليسية في حق المناضلين الديمقراطيين .

— الغاء جميع المتابعات القضائية والبوليسية في حق المنفيين السياسيين، واعلان حقهم في العودة الى وطنهم بدون قيد ولا شرط سياسي، وفي ظل الضمانات التي يخولها القانون وترعاها المؤسسات والهيئات الدولية .

— الغاء كل النصوص التشريعية المنافية لحقوق الانسان والحرريات العامة، سواءً منها الصادرة في عهد الاستعمار او التي صدرت في عهد الاستقلال الشكلي، وفرض احترام المواثيق الدولية التي تضمن حقوق الانسان المدنية والسياسية، وتطبيقها تطبيقا فعليا وبمساواة جميع المواطنين امام القانون .

— احترام الحريات الاساسية: حرية التعبير والتظيم والانتماء السياسي والنقابي، وحرية التنقل والتجمع والصحافة احترامها فعليا بدون تمييز ولا مضايقات تعسفية) .

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية/ل.و.ا.

فيدرالية اوروبا

باريس في ٢٩ اكتوبر ١٩٨٧